14
الاقتصادي
العدد (2279)
السنة التاسعة - الاحد (16)
تشرين الأول 2011

أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

اقتصاديون يؤكدون لـ"المدى": دول الجوار تضغط على السياسيين لاستمرار تدفق البضائع إلى العراق

□ بغداد/إيناس طارق

بضائع من مختلف المناشئ

ما بين الرفض والقبول يكون المواطن العراقي هو الضحية وحقل تجارب لبضائع استوردت له من مناشئ رديئة، ويقبل هو على شرائها لأنها تناسب وضعه المادي، البعض من السياسيين يرفض تأخير تطبيق قانون التعرفة الكمركية لأهميته في تحديد نوعية البضائع الجيدة من الرديئة، والبعض الآخر منهم يقول مصلحة المواطن تحتم تأجيل القانون لأنه بحاجة إلى بضائع رخيصة، واللجنة الاقتصادية النيابية المتمثلة بعضوية ناهدة الدايني التي أكدت أن: اغلب الأمراض وحالات الوفيات في العراق اليوم هي نتيجة استهلاك المواد رديئة الصنع أو منتهية الصلاحية التي تدخل إلى العراق من دول الجوار.

وأضافت في تصريح لـ(المدى): أن العراق أصبح حقل تجارب للبضائع سيّئة الصنع، وهو اليوم من اكبر الدول المستوردة والمستهلكة، وتضغط دول الجوار على السياسيين العراقيين لإدخال بضائعها إلى البلاد بهدف الحصول على العملة الصعبة، لأنه وكما معروف عالميا فأن الحصول على العملة الصعبة أصبح "معقداً"، لذا تعمل هذه الدول وبعض التجار على الضغط على الحكومة والسياسيين العراقيين من اجل إدخال البضائع وبالكميات الضخة تلك إلى السوق المحلية، وهو ما أدى ايضا الى إصابة العديد من المواطنين بالأمراض الخطيرة أو حتى الموت نتيجة استهلاكهم مواد رديئة الصنع أو منتهية الصلاحية دخلت العراق عبر الاستيراد غير المنظم.

وذكرت الدايني أن من أسباب دخول البضائع غير جيدة الصنع أيضا هو وجود خمسة منافذ حدودية غير رسمية مع إيران، وهو ما اسهم بدخول سلع وبضائع بصورة عشوائية، أثرت كثيرا على نوعية البضائع في السوق، إضافة إلى وجود فساد مالي في بعض المنافذ الحدودية الرسمية، الأمر الذي يدعو إلى تشديد الرقابة عليهم بالرغم من الجهود التي تبذلها وزارتا الداخلية والتخطيط للحد من ممارسات الفساد في المنافذ الحدودية.

وتابعت الدايني: استغرب كثيرا من نوعية المواد المستوردة، فكان من المهم تنشيط صناعتنا بدل الاستيراد، فنجد اليوم أن البلاد تستورد كل شيء، حتى المياه المعبأة وأنواع الفواكه والخضار، في حين ان البلاد كانت لوقت مضى من أشهر المصدرين لها، لكن كما يبدو ان التجار يضغطون بشكل كبير على المسؤولين في الدولة لفتح ابواب الاستيراد مشرعة، وتعطيل قوانين التعرفة الكمركية وحماية المستهلك والمصنع.

وبشأن هذه القوانين قالت الدايني: الضغوطات مورست حتى لا ترى هذه القوانين النور، كونها تؤثر على عملية الاستيراد، وأنا أؤكد المعلومة التي تشير الى وجود تدخلات من دول الجوار وبعض التجار الكبار لوقف العمل بها، لكننا نأمل أن تطبق بداية العام المقبل حتى يتم تنظيم عملية الاستيراد دون الإضرار بالاقتصاد العراقي.

وبشأن الآثار الاجتماعية المترتبة على فرض قانون التعرفة الكمركية المزمع تطبيقه بداية العام ٢٠١٢، قالت عضو اللجنة الاقتصادية: سيتم تطبيقه بمراحل حتى لا يتضرر منها المواطن جراء ارتفاع الأسعار المتوقع، وسيتم البدء بالخضار والفواكه، وأوضحت بالقول: حينما تم الإعلان عن الشروع بفرض التعرفة الكمركية، قام بعض التجار برفع الأسعار واحتكار العديد من الأصناف لإحداث خلخلة في السوق ورفع الأسعار وهذا الأمر يخدمهم كثيرا في تحقيق الأرباح أو الدفع نحو إفشال قانون التعرفة الكمركية، وهو الأمر الذي أدى إلى تأجيل تطبيقه لأكثر من مرة.

يذكر ان رئيس مركز أبحاث السوق وحماية المستهلك الدكتورة منى الموسوي في تصريح سابق لها أكدت ضرورة تطبيق القانون، غير أنها شددت على أهمية تطوير مؤسسات الهيئة العامة للكمارك قبل ذلك لتتمكن من السيطرة على المنافذ الحدودية بشكل محكم، داعية في ذات الوقت إلى العمل على إصلاح الآثار السلبية الناجمة جراء تطبيق سياسة الإغراق الذي اثر بشكل كبير على مختلف القطاعات الإنتاجية لاسيما الصناعي..

وقالت الموسوي أيضا: إن تأجيل القانون جاء نتيجة للتخوف الحاصل من ارتفاع أسعار المواد المستوردة، وهذا التأجيل لم يمنع ارتفاع الأسعار بنسبة ٢٠-٥٠ في المئة خلال الفترة التي تلت التأجيل، داعية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الكفيلة لتعزيز واقع الصناعات الإنتاجية والإستراتيجية والأساسية وإعادة النظر بجداول التعرفة الكمركية، مطالبة في الوقت ذاته بعدم فرض أية ضريبة على المواد الغذائية الداخلة والأدوية بهدف مراعاة اكبر نسبة ممكنة من العراقيين الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر وبما يتناسب والقدرة الشرائية للمستهلك..

وأكدت الموسوي أهمية تقديم شتى أنواع الدعم المالي والفني للقطاع الصناعي الذي اعتبرته اكبر القطاعات المتضررة جراء عدم تطبيق قانون التعرفة الكمركية، مشددة على أن ذلك الدعم سيعمل على معالجة الآثار السلبية الناجمة من عدم تطبيق قانون التعرفة والمتمثلة بسياسة الإغراق التي شلت بشكل شبه تام المنافذ الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وتشير المادة الأولى في بابها الأول من قانون الكمارك إلى أن تستوفى رسوم الوارد الكمركي من البضائع المستوردة وفق النسب المنصوص عليها في جداول تعرفة الرسوم الكمركية والروزنامة الزراعية الملحقة بهذا القانون.

وتفرض رسوم كمركية على البضائع المستوردة غير الواردة في جدول تعريفة الرسوم الكمركية بنسبة لا تزيد على ٢٠ ٪ من قيمتها ولمجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير المالية الاتحادي تعديل هذه النسبة لنفس الأسباب الواردة في البند وتعد الزيادة الكمركية إجراء مؤقتاً حتى رفع أسباب الزيادة الاقتصادية.

وكانت غرفة تجارة بغداد طالبت، في الـ١٦ من شباط الماضي، بتجميد الضرائب لعشر سنوات وإعادة النظر بكافة القوانين الاقتصادية، داعية إلى شراكة حقيقية مع القطاع الخاص في سن القوانين والأنظمة الخاصة بالاقتصاد العراقي، ودعم التجّار والصناعيين عبر تقديم القروض لهم وحثهم على إنشاء مولات تجارية وأسواق كبيرة.

وزير الكهرباء يدعو إلى بناء مصافٍ للنفط قرب محطات توليد الطاقة

□ بغداد/ المدى

أكد وزير الكهرباء الجديد كريم عفتان،امس، أهمية الالتزام بالجداول الزمنية المثبتة لتنفيذ المشاريع من أجل اختصار الوقت والارتقاء بواقع منظومة الطاقة في البلاد، وفي حين دعا إلى بناء مصفى للنفط مجاور كل محطة توليدية لتجاوز مشكلة توفير الوقود للمحطات العاملة، تعهد الوصول إلى المثالية في عمل وزارة الكهرباء، وتأدية ملاكات الوزارة واجباتهم على أكمل وجه وحسب ما مطلوب منهم، كاختصاصيين في هذا القطاع المهم والحيوي"، مشيرا إلى أن "الوزير عفتان وجه عند وضع خطط تنفيذ محطات التوليد أن يتم التأكيد على بناء مصفى للنفط مجاور كل محطة توليدية، من اجل تجاوز مشكلة توفير الوقود بتوفير احتياجات وزارته بعد تقديم مسؤولي الوزارة معوقات العمل إليه مباشرة.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة مصعب المدرس في بيان صدر، أمس، وتلقت المدى، نسخة منه، إن "الوزير الكهرباء عفتان "واصل لقاءاته بمسؤولي الوزارة لليوم الثالث على التوالي بعد تسنمه المنصب للإطلاع على واقع منظومة الكهرباء الوطنية في البلاد"، مبينا أن "عفتان وخلال تلك اللقاءات وجه بتنفيذ جميع الخطط والبرامج وفق الجداول الزمنية المثبتة من اجل اختصار الزمن والارتقاء بواقع الطاقة الكهربائية بما يرضي الطموح ويحقق الرضا لدى الشارع العراقي".

وأضاف المدرس أن "وزير الكهرباء شدد في اجتماعاته على الحاجة الماسة للمحطات العاملة، على أن يكون بناء المصفى متزامناً مع بناء محطة التوليد".

وتابع المدرس أن "وزير الكهرباء أشار إلى انه على جميع مسؤولي الوزارة أن يقدموا مشاكلهم إليه مباشرة، مع تقديم مقترحات لحلها، لكي يتم تجاوز كل سلبية كانت سبباً في عرقلة العمل"، مؤكدا أن "الوزير تعهد بتوفير احتياجات الوزارة من الوزارات الأخرى".

وكان نائب رئيس الوزراء صالح المطلك دعا، في العاشر من تشرين الأول الحالي، وزير الكهرباء الجديد إلى وضع إستراتيجية واضحة للوصول إلى معدلات عالية في توليد ونقل الطاقة، فيما تعهد الوزير كريم عفتان بالنهوض بقطاع الطاقة إلى مستوى يرضي الشعب العراقي.

وصوت مجلس النواب، في وينتمي كريم عفتان احمد الجميلي لكتلة الحل التي يرأسها جمال الكربولي وتشغل ١٢ مقعدا برلمانيا ضمن القائمة العراقية التي يزعمها إياد علاوي.

وتعد وزارة الكهرباء في الحكومة العراقية الحالية والحكومات السابقة واحدة من أكثر الوزارات التي تثار حولها قضايا فساد مالي، في وقت يعاني في السكان من أزمة غير مسبوقة في إمدادات الكهرباء.

ويرى مراقبون أنه يصعب الحديث عن فترة زمنية لتحسين واقع تجهيز الكهرباء من دون ملاحظة انخفاض ساعات التجهيز خصوصاً بعد ثماني سنوات من الوعود التي أطلقها وزراء الكهرباء في الحكومات العراقية الثلاث التي تناوبت على السلطة بعد العام ٢٠٠٣.

العاشر من تشرين الأول الحالي، بالأغلبية على تولي مرشح القائمة العراقية كريم عفتان منصب وزير الكهرباء. وأعلن رئيس الوزراء نوري المالكي، في التاسع من تشرين الأول الحالي، موافقته على تولي مرشح القائمة العراقية كريم عفتان لمنصب وزير الكهرباء، عقب إقالة الوزير السابق رعد شلال على خلفية إبرام عقود وهمية بقيمة ملياري دولار.

وعرضت وزارة الكهرباء، في شهر كانون الأول الماضي، بناء أربع محطات كهرباء غازية للاستثمار ضمن جولة التراخيص الأولى، لمضاعفة إنتاجها خلال السنوات المقبلة، وشمل العرض محطة كهرباء على شط العرب في البصرة، بواقع عشر وحدات، طاقة كل منها ١٢٥ ميغاواط، وبطاقة إجمالية تبلغ ١٢٥٠ ألف ميغاواط، ومحطة كهرباء السماوة، بواقع أربع وحدات طاقة كل منها ١٢٥ ميغاواط، وبطاقة إجمالية قدرها ٥٠٠ ميغاواط، ومحطة كهرباء الديوانية، بواقع أربع وحدات طاقتها الإجمالية ٥٠٠ ميغاواط، ومحطة كهرباء العمارة، بواقع أربع وحدات سعة كل منها ١٢٥ ميغاواط، لتصل الطاقة الإجمالية لجميع هذه الوحدات إلى ٢٧٥٠ ميغاواط.

وكانت وزارة الكهرباء أعلنت، في ١١ أيلول ٢٠١١، عن خطة لتنفيذ مشروع إنشاء سبعة مراكز للسيطرة خاصة بتوزيع الطاقة في سبع محافظات كمرحلة أولى، تمهيداً لبناء مراكز أخرى في كافة المحافظات العراقية، مبينة أن المشروع يهدف إلى تحقيق التوزيع العادل للطاقة الكهربائية في مراكز المدن والأقضية والنواحي.

مصفاة للنفط

البصرة تعتبر أموال البترودولار عبئاً عليها

□ البصرة / آكانيوز

كشف رئيس مجلس محافظة البصرة أمس السبت، عن أن أموال البترودولار المخصصة من قبل الحكومة الاتحادية للمحافظات المنتجة للنفط، أصبحت عبئا عليها.

وقال صباح البزوني لـ(آكانيوز) إن "أموال البترودولار المخصصة من قبل الحكومة الاتحادية للمحافظات المنتجة للنفط أصبحت عبئا عليها وذلك لتخفيض الوزارات ميزانيتها في تنفيذ المشاريع وكذلك عدم فتحها لباب التعيينات، باستثناء وزارتي التربية والنفط".

وبين أن "مجلس محافظة البصرة سيرفض هذه الأموال خلال عام ٢٠١٢ في حال عدم تخصيص وزارة النفط والحكومة الاتحادية، ٣٪ من قيمة الموارد المالية الواردة من الحقول الجنوبية وعدم الاكتفاء بتخصيص الدولار الواحد."

وكانت محافظة البصرة، قد حصلت خلال العام الحالي نتيجة تطبيق مشروع (البترودولار) للعام الثاني على التوالي على أكبر موازنة في تاريخها بلغت تريليون و ١٣٠ مليار دينار، إضافة إلى ٦٨٨ مليار دينار تم تدويرها من موازنة العام الماضي. ويذكر أن إيرادات برنامج البترودولار و المنافذ الحدودية للعام الماضي بلغت ٨٠٠ مليار دينار عراقي.

باحث اقتصادي: مشروع بسماية ناجح ويحتاج إلى دعم

□ بغداد/ المدى

عد الباحث الاقتصادي حسين النجم، مشروع بسماية من المشاريع الناجحة، ولكنه يحتاج إلى دعم لتوفير البنى التحتية بالشكل الكامل مع خطوط نقل خاصة. وقال النجم في تصريح صحفي أمس السبت: إن مشروع الوحدات السكنية "بسماية" الذي تقوم به الهيئة الوطنية للاستثمار وهو بناء مليوني وحدة سكنية، خطوة ناجحة، وعلى الحكومة المحلية في بغداد دعمها لتوفير البنى التحتية بشكل كامل وتوفير خطوط نقل لها.

وبين الباحث الاقتصادي، إن مركز بغداد والأطراف يعاني من مشاكل في البنى التحتية وإن لم تحل هذه المشاكل ستعاني المجمعات السكنية من بعض المعرقلات.

وأضاف النجم: هذا الموضوع سيحد من مستوى الأسعار بالرغم من استقرارية أسعار العقارات، مستدركاً يوجد تخوف من حدوث أزمة كساد او سيولة نقدية ستجعل الإقبال على العقار بشكل محدود.

وأشار الباحث الاقتصادي، إلى أن الروتين الإداري قلل من نجاح الخطوة التي قامت بها الحكومة بإقراض (٥٠) مليون دينار لشراء الوحدات السكنية. واعتبر الباحث الاقتصادي مجمع بسماية خطوة ناجحة لابد من الحكومة المحلية في بغداد دعمها بتوفير البنى التحتية بشكل كامل وتوفير خطوط نقل لها.

وتقع مدينة بسماية إلى الجنوب الشرقي من مدينة بغداد وتبعد حوالي (١٠) كم من حدود مدينة بغداد على الطريق الرابط بين بغداد- كوت، وسيتم إنشاء طريق سريع ثاني يربط المدينة الجديدة بمركز مدينة بغداد وستؤمن للمدينة كافة الخدمات مثل التعليم (مدارس- رياض أطفال) ومراكز تجارية ومراكز صحية ومراكز ترفيهية (ملاعب رياضية- ساحات- حدائق) دور عبادة.

"الاقتصاد" البرلمانية تطلب إعادة كتابة موازنة ٢٠١٢ وإعطاء الأولوية للمشاريع الاستثمارية

□ بغداد/ المدى

طالبت لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية بإعادة كتابة موازنة عام ٢٠١٢، وإعطاء الأولوية للمشاريع الاستثمارية، محملة السياسيين المتنفذين في الحكومة مسؤولية تفاقم ظاهرة البطالة في العراق.

وقال عضو اللجنة والنائب عن التحالف الوطني عبد الحسين ريسان، في تصريح للوكالة الإخبارية للأنباء أمس السبت: كيف يمكن للحكومة أن تضع (٧٠٪)من موازنة ٢٠١٢ إلى الأجور والرواتب مقابل تخصيص ٣٠٪ منها إلى الموازنة الاستثمارية في بلاد تهدمت فيه البنى التحتية وتدهورت به القطاعات الخدمية والاقتصادية الحيوية ويعاني من أزمات متعددة نتيجة الحروب والمؤامرات الدولية المستمرة عليه.

ودعا عضو اللجنة الاقتصادية، لإعادة كتابة الموازنة وإعطاء الأولوية إلى المشاريع الاستثمارية لغرض النهوض بالبنى التحتية للعراق، متهماً سياسيين متنفذين في الحكومة بزيادة ظاهرة البطالة في العراق سواء من الخريجين او العاطلين عن العمل كونهم يقومون بتوفير الوظائف لغرض مصالحهم الشخصية والحزبية.

وأضاف ريسان: نحن الآن في سنة التعيينات ولاحظنا الوظائف ذهبت بالطريقة التي يمكن للجهة او الحزب الإفادة منها، مشيراً إلى ان أبسط الوظائف وصلت إلى حد المحاصصة والطائفية.

وشدد عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار في البرلمان على ضرورة أن تكون هناك انتفاضة حقيقية من قبل السياسيين لتحسين الخدمات وتوفير فرص عمل للعاطلين والخريجين.

وفي وقت سابق، أوصى عضو اللجنة المالية والنائب عن ائتلاف العراقية إبراهيم المطلك، الحكومة بأن تعد الموازنة المالية لعام ٢٠١٢ على أساس سعر برميل النفط دون الـ(٧٦) دولاراً، بدلاً من التسعيرة الحالية تحسباً لانخفاض سعر النفط عالمياً، مؤكداً في حال انخفاضه دون التسعيرة الموضوعة على أساسه الموازنة القادمة سيسبب أزمة مالية من الصعب حلها.

وقال المطلك في تصريح (الإخبارية): يجب على الحكومة أن تأخذ بنظر الاعتبار انخفاض سعر النفط عالمياً بأي وقت ولا يمكن لها أن تتوقع زيادة سعره أو الاحتفاظ به، داعياً إلى وضع تخمين لسعر برميل النفط دون الـ(٧٦) دولاراً عند إعداد كتابة الموازنة القادمة، كي لا تقع في أزمة كبيرة ليس لها حل، كون الموازنة القادمة كبيرة وضخمة نتيجة لمطالبة بعض الوزارات والمحافظات بزيادة تخصيصاتهم المالية السنوية،وكذلك أضيف لها الكثير من المشاريع والوظائف.

وأوضح المطلك: لو أنخفض سعر البرميل تحت السعر المتوقع من قبل الحكومة والذي أعدت من خلاله الموازنة سيؤدي إلى عجز مالي كبير والى مشكلة لا تستطيع الدولة حلها.

وشدد عضو اللجنة المالية البرلمانية على أن تؤخذ عدة احتمالات عند إعداد وكتابة الموازنات السنوية للدولة وأن لا تبنى على أساس سعر عال للنفط، وذلك لصعوبة ضمان بقاء سعره ثابت عالمياً على ضوء الأزمات الاقتصادية والمالية الحاصلة في أمريكا وأوربا وأن توضع إلى الأدنى من المتوقع كي تتجنب المشاكل التي تحصل جراء ذلك.